دور الزكاة والوقف في محاربة البطالة و الفقر

آلية صندوق الزكاة في الجزائر

من تقديم : **السيدة نصيب حفيزة**

norazakane@yahoo.fr

أستاذة بالمدرسة العليا للتجارة

منحدر صالح غربي -الجزائر-

الملخص: تحتل ظاهرة الفقر أهمية كبرى على المستوى العالمي وأجندة العمل الدولي، وقد تصدر الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة والتي تم إعلانها في دورة انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠٠٠.واتسع مفهوم الفقر ليتعدى نقص الدخل إلى قصور القدرة الإنسانية عن تحقيق الحد الأدنى من مستوى الرفاهية المطلوبة. وأصبحت عملية الحد من انتشاره فوق طاقة المجتمع ومؤسساته المدنية. لذا فقد أصبح لزاما على الحكومات أن تضع قضايا الفقر ضمن أولوياتها في مشروعات التنمية المستدامة. فالزكاة فريضة مالية محفزة للنشاط الاقتصادي، وأداة من أدوات السياسة المالية الإسلامية التي تكفل نجاح عملية إعادة التوزيع وفق نظام كفالة إسلامي يعمل على ضمان تحقيق مبدأ حد الكفاية. وتعتبر ظاهرة الفقر ظاهرة اجتماعية قديمة تسعى مختلف النظم والمذاهب إلى محاربتها، ولقد اعتبر الإسلام الفقر منقصة يجب السعي إلى تجاوزها، ومفهومها نسبي مرتبط بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، ولهذا تطورت مفاهيمه وأشكاله وأساليب قياسه. فقد شرّع الإسلام الزكاة والصدقات والكفارات وأوجب أن تتجه مصادرها إلى سد حاجات الفقراء. ونجحت الزكاة كنظام إسلامي في التخفيف من مشكلة الفقر عندما طبقت تطبيقا شاملا ليعود ثانية هدا المرض في الدول الإسلامية لإنعدام تطبيق نظام الزكاة. وبناءا على ما سبق، تتمحور إشكالية البحث في السؤال الجوهري التالي:كيف أسهم صندوق الزكاة و الوقف أيضا في التخفيف من حدة الفقر في الجزائر ؟ لتجد حلها في عرض لمجموعة من النقاط للتعاريف وعرض لمضمون تجربة الجزائر في مجال صندوق الزكاة، بهدف التحقق من مدى مساهمة الزكاة بوضعها الحالي في عملية التنمية الاجتماعية المستدامة وفي المقام الأول في الحد من ظاهرة الفقر.

كلمات مفاتيح: الفقر، نظام الزكاة، صندوق الزكاة، حد الكفاية، الوقف.

The role of Alzakat and Al waqf to fight unemployment and poverty

Alzakat fund mechanism in Algeria

Presented by: Mrs. Hafisa NECIB

norazakane@yahoo.fr

Professor at Higher School of Trade

Abstract

The phenomenon of poverty has its worldwide importance and it is for sure at the top of the development goals of the ٣rd millennium that has been declared at a session of the general assembly of the United Nations in September ٢٠٠٠. The definition of poverty has been expanded from the lack of salaries to the decrease of human abilities to succeed in determining the minimum required standard of a living. The operation of stopping this phenomenon has become more likely above the power of the society and its institutions. Therefore, it is necessary for governments to put poverty issues at the top of their priorities in sustainable social development projects. Zakat is a financial duty that encourages the economical activity and one of the Islamic financial policies that covers the success of the operation of the redistribution according to the Islamic sponsorship system that guaranties the principle of sufficiency. Zakat is one of the major supports of eradicating or decreasing poverty. Naturally, it has to obey to certain rules that take care of the fair and sensible distribution of the Zakat Fund resources, this Fund that Algeria tries to turn into a Zakat bank for more efficiency. We have to mention that poverty is an ancient phenomenon that has always been fought by several systems and doctrines. Islam considers poverty as a flaw that must disappear, and its definition varies according to economical and social changes. For this reason, the concept, definition and the measurement of poverty have been developed and modified through time. Islam legislates Al Zakat, charity and penance and obliges to provide its resources to financially impaired persons. The ZAKAT has

succeeded as an Islamic system that has been applied perfectly to decrease poverty. The problem of poverty rose on the surface again in the Islamic countries.As a result of what it has been written above, the center of our problematic consists on searching about the major question that is: "How does Al Zakat Fund decrease the problem of poverty in Algeria?"

Key words: Al Zakat System, Al Zakat Fund, Sufficiency, Social development sustainability.

المقدمة:

أكسب تحليل ظاهرة الفقر أهمية كبيرة منذ التسعينات وذلك بعد تطبيق برامج الإصلاحات الاقتصادية في كثير من الدول النامية ولم تنجو الجزائر من ظاهرة الفقر كباقي البلدان النامية العربية منها والإسلامية.

ولم تهتم الجزائر كثيرا بمكافحة الفقر بداية هذه الإصلاحات الاقتصادية والتي ساهمت في غلق العديد من الشركات نتيجة خصخصة المؤسسات العامة وقد ترتب عن تطبيقها تسريح الكثير من العمال فظهرت الانعكاسات السلبية على المجتمع وتفشى الفقر والبطالة.

وتعد البطالة مشكلة اقتصادية، اجتماعية وإنسانية إذا ما لم يتم حلها أو القضاء عليها تضر بالفرد والأسرة والمجتمع ككل وتنحصر سلبياتها في ما يلي:[١]

١/- عدم استغلال الطاقة البشرية الموجودة والمتاحة في المجتمع والتي حتما تؤدي إلى الزيادة في الإنتاج.

٢/- نقصان في حجم الدخل حسب النقص الحاصل في دخل مجموع الأشخاص العاطلين عن العمل.

٣/- آثار غير مباشرة على الاستهلاك، الصادرات والواردات والتأثير بالتبعية على ميزان المدفوعات.

٤/- تحمل الدولة نفقات إعانات العاطلين.

٥/- آثار البطالة الاجتماعية التي تؤدي إلى الجريمة وتعاطي الخمر والمخدرات وسوء الأحوال الصحية.

وقد اقترحت عدة حلول للقضاء على هذه الظاهرة، حيث أصبح من الضروري التأكيد على أولوية الفقر في السياسات التنموية والتي وضعتها الأمم المتحدة في تقاريرها السنوية منذ سنة ٢٠٠٠.

ولم يكن هذا الحل هو الحل الوحيد بل هذه الظاهرة تجد حلها في أسس ديننا الحنيف والذي له الفضل في تحقيق التكافل الاجتماعي حيث انه في الآونة الأخيرة بدأ الاهتمام عالميا بالنظام البنكي الإسلامي لما له من ميزات واستقرار مالي.

١. أهمية دور الزكاة في محاربة مشكلة الفقر:

ويتناول بحثنا دراسة الزكاة والدور الذي تلعبه في مكافحة الفقر وترقية الفرد اقتصاديا واجتماعيا وتحقيق التكافل الاجتماعي وكيفية توزيعها وعليه وباعتبارها من الأحكام الشرعية المستمدة من الكتاب والسنة يتضح وجوب أخذها عقائديا لمعالجة ما خلفته الأسس التي تقوم عليها الأنظمة الرأسمالية على الشعوب الإسلامية من كساد اقتصادي وتبعية للغرب وتعد الجزائر من بين الدول العربية والإسلامية الغنية بإنتاجها ولكن الحاجات الأساسية لأغلب أفرادها لم يتم إشباعها كليا، فالزيادة في الإنتاج دون وضع قواعد اقتصادية تضمن التوزيع الصحيح لثروة البلاد الداخلية والخارجية يتولد عنها حتما الفقر والحرمان.

فالزكاة فريضة على كل مسلم ووجوبها أمر مقطوع به في الشرع، فهي تمثل احد أركان الإسلام الخمسة وتعد مصدر من المصادر التمويلية على جميع المستويات، إذ يعتبر أداؤها إعانة للضعيف أو العاجز لتأدية ما فرضه الله على عباده ووسيلة تطهر نفس مؤديها لقوله تعالى في سورة التوبة " خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وصلّ عليهم إن صلواتك سكن لهم والله سميع عليم".

وقد أثنى الله في كتابه على مؤديها مثل ما ورد في سورة المؤمنون كما حذر من التهاون فيها في سورة التوبة.

وبالتالي فللزكاة دور فعال في حل مشكلة الفقر إذ بجمعها وتوزيعها على مستحقيها يمكن التخفيف من حدة الفقر والوصول بالفقير إلى درجة الكفاية الدائمة بإعطائه النصاب الملائم حسب الشرع لتلبية ماهو بحاجة إليه.

ولا تقتصر الكفاية على الحاجيات الأساسية من طعام ولباس بل تمتد إلى الحاجيات الدائمة من تعليم وتكوين وعمل إلى غير ذلك والتي بتوفرها تؤدى الحاجيات العادية الضرورية.

[١] - سليمان مجدي عبد الفتاح: عمر بن الخطاب والمشكلة الاقتصادية المعاصرة، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٣.

ففريضة الزكاة من الوسائل الفعالة التي جاء بها الإسلام للقضاء على أسباب البطالة ومن أهمها الفقر. ومن هذا الباب وحتى الوصول إلى تحقيق هذا الغرض وأمام العدد الكبير والمتزايد من المحتاجين والفقراء في عصرنا، يمكن الحد من البطالة وخلق مناصب شغل وكذلك البحث على تحسين نوعية العمل وذلك بالإنفاق على التكوين المستمر في العامل البشري والذي يعمل على رفع إنتاجيته وما يترتب على ذلك من آثار اقتصادية واجتماعية.

ومن ميزات الزكاة التي تشجع على الاستثمار ثبات أحكامها وثبات النصاب الواجب بنسبة ثابتة إلى ٢,٥ % كل سنة.

فالزكاة تؤدي إلى زيادة الاستثمار والذي يؤدي بدوره إلى زيادة العمل ثم إلى زيادة في الزكاة مما يشكل حلقة دائرية تؤثر بصورة ايجابية على المجتمع بصفة مباشرة وغير مباشرة وتبقى الزكاة قادرة على القيام بهذا الدور إذا ما تمت جبايتها وتصريفها من طرف المعنيين وفق الشرع.

فتوزيع أموال الزكاة[١] يؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية فإلى زيادة في الاستهلاك => الزيادة في الإنتاج => زيادة الطلب على العمل => زيادة في الأجور مع خلق مناصب للشغل وانخفاض البطالة => تراكم الثروات المنتجة => توظيف رؤوس الأموال في القطاع الإنتاجي => زيادة في حصيلة الزكاة.

وتساهم الزكاة بتوزيع الثروة في تحقيق المساواة والعدالة الإجتماعية بنقل جزء من مال الغني الذي يزيد عن كفايته إلى الفقير ولهذا تعرّف الزكاة على أنها أداة اقتصادية دائمة لإعادة توزيع الدخل تقوم عليها هيئات مؤهلة أو الدولة كما كانت عليه الدولة الإسلامية عند قيامها.

ورغم اختلاف العلماء في حكم استثمار أموال الزكاة في مشاريع اقتصادية ذات ريع على جوازه أو عدم جوازه بأدلة عن الفريقين[٢] إلا أن عددا من الفقهاء المعاصرين أجازوا أمر استثمار الزكاة شريطة أن تنمى أموال الزكاة وتسد جميع حاجيات الفقراء كما أن أغلبية كبار فقهاء العصر أجازوه وتوصل مجتمع الفقه الإسلامي بالأغلبية إلى إجازته[٣] كما صدر هذا الرأي عن الندوة الثالثة كقضايا الزكاة التابعة للهيئة العالمية للزكاة بالكويت سنة ١٩٩٢م.[٤]

١.١ - تجربة الجزائر في استعمال الزكاة كأداة لمحاربة الفقر:

حسب إحصائيات السكان في الجزائر فسنة ٢٠١٠ تتميز بعدد هائل من الولادات وأقلية في عدد الوفيات حيث أن النمو السكاني وصل عتبة ٢% ليصبح عدد السكان في أول جانفي ٢٠١٠، ٣٦,٣ مليون نسمة [٥] فأمام هذا العدد الهائل من السكان كيف يمكن للجزائر أن تتكفل بجميع حاجيات مواطنيها، إذا كان معدل الإسهامات في تكوين الناتج المحلي الخام خارج المحروقات يتراوح بين ٢٠ و ٢٥% بمعدل التشغيل يعادل ٢٥ %.وتساؤلنا يكمن في كيفية مساهمة صندوق الزكاة الجزائري في مكافحة الفقر.

٢.١ - تعريف صندوق الزكاة:

صندوق الزكاة هو مؤسسة دينية اجتماعية تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف والتي تضمن له التغطية القانونية بناء على القانون المنظم لمؤسسة المسجد ويتشكل من ثلاث مستويات تنظيمية:

- اللجنة القاعدية: مهمتها تحديد المستحقين للزكاة على مستوى كل دائرة.
- اللجنة الولائية: توكل إليها مهمة الدراسة النهائية لملفات الزكاة على مستوى الولاية.
- اللجنة الوطنية: نجد من مكوناتها المجلس الأعلى لصندوق الزكاة ومن مهامها الأساسية كونها الهيئة المنظمة لكل ما يتعلق بصندوق الزكاة بالجزائر.

٣.١ - أدوات الرقابة في نشاط الصندوق وكيفية دفع الزكاة:

ومن أدوات الرقابة في نشاط الصندوق نجد:

---

[١] - د. سامر مظهر قنطقجي: الزكاة ودورها في محاربة الفقر والبطالة بين المحلية والعالمية، مركز الدكتور سامر قنطقجي لتطوير الأعمال.

[٢] - ختام عارف حسن عماوي: دور الزكاة في التنمية الاقتصادية، فلسطين، ٢٠١٠.

[٣] - مجلة مجمع الفقه الإسلامي: مجموعة أبحاث توظيف الزكاة في مشاريع ذات ريع بلا تمليك فردي للمستحق، المجلد الثالث

[٤] - د. محمد سليمان الأشقر وآخرون: أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة، دار النفائس، عمان، ٢٠٠٤م.

[٥] - الديوان الوطني للإحصاء، الجزائر ، ٢٠١٠.

- التقارير التفصيلية التي تنشر في كل وسائل الإعلام.
- وضع القوائم المفصلة تحت تصرف أي هيئة أو جمعية للاطلاع على قنوات صرف الزكاة.
- نشر الأرقام بالتفصيل على موقع الوزارة في شبكة الانترنت.
- اعتماد نشرية صندوق الزكاة كإعلامية تكون في متناول كل الجهات والأفراد.
- يستوجب على المزكي إرسال القسائم أو نسخا منها إلى لجان المداولات المختلفة على كل المستويات حتى يساعد الجهاز الإداري للصندوق في الرقابة على عمليات جمع الزكاة.

وبالتالي فإن لكل مواطن ولكل هيئة الحق في الاطلاع على مجموع الإيرادات المتأتية من جمع الزكاة ويتم دفع الزكاة إلى صندوق الزكاة بدفع حوالة بريدية أو صك لمكتب البريد أو على مستوى الصناديق المسجدية.

٤.١ . كيفية تصريف أموال الزكاة:

يتم صرف أموال الزكاة بناء على المداولات النهائية للجنة الولائية إلى:

- *العائلات الفقيرة*: حسب الأولوية وذلك بإعطائها مبلغا سنويا أو سداسيا أو ثلاثيا.
- *الاستثمار لصالح الفقراء*: يخصص جزء من أموال الزكاة للاستثمار لصالح الفقراء كالقرض الحسن أو شراء أدوات العمل للمشاريع الصغيرة والمصغرة.

٥.١ - - تطور ونمو صندوق الزكاة:

تصرف الزكاة في الجزائر حسب النسب التالية:[١]

الحالة الأولى: إذا لم تتجاوز الحصيلة الولائية ٥ مليون دج

- ٨٧,٥% توزع على الفقراء والمساكن
- ١٢,٥% تخصص لتغطية تكاليف نشاطات الصندوق

الحالة الثانية: إذا تجاوزت الحصيلة الولائية ٥ مليون دج

- ٥٠% توزع على الفقراء والمساكين (مبالغ ثابتة)
- ٣٧,٥% توزع على شكل قروض حسنة على القادرين على العمل
- ١٢,٥% تخصص لتغطية تكاليف نشاطات الصندوق

ويتم توزيع ١٢,٥% لتغطية تكاليف نشاطات الصندوق (١٢,٥%)

- ٤,٥% لتغطية تكاليف نشاطات اللجنة الولائية
- ٦% لتغطية تكاليف نشاطات اللجان القاعدية
- ٢% تصب في الحساب الوطني لتغطية تكاليف نشاطات الصندوق على المستوى الوطني.

- وأحصيت عدة مشاكل لتفعيل صندوق الزكاة بالجزائر منها:

- الثقة
- مخاطر القرض الحسن
- الاستقلالية الإدارية
- غياب التغطية القانونية
- طغيان النشاط الموسمي
- غياب الإطار الإداري المتخصص والمتفرغ لهذه العملية
- الاعتماد على العمل التطوعي

- ويهدف صندوق الزكاة[١] إلى تحقيق بعض الأرقام في الآجال القصيرة، المتوسطة والطويلة.

[١] - الأستاذ مسدور فارس،جامعة سعد دحلب: تجربة صندوق الزكاة الجزائرية في مكافحة الفقر.

➢ *الآجال القصيرة:*

- الوصول إلى جمع ١٠٠ وتوزيع ١٠٠ مليار سنتيم من زكاة المال.
- جمع وتوزيع ٢٠ مليار سنتيم من زكاة الزروع والثمار والثروة الحيوانية
- جمع وتوزيع ٥٠ مليار سنتيم زكاة فطر
- تقديم ١٥٠٠ قرض حسن كل سنة

➢ *الآجال المتوسطة:*

- جمع وتوزيع ٣٠ مليار سنتيم من زكاة المال
- جمع وتوزيع ٥٠ مليار سنتيم من زكاة الزروع والثمار والثروة الحيوانية
- جمع وتوزيع ١٠٠ مليار سنتيم من زكاة الفطر
- تقديم ٤٠ ٠٠٠ قرض حسن استثماري

➢ *الأهداف الرقمية طويلة الأمد:*

- جمع وتوزيع ٥٠% من الزكاة الحقيقية للجزائريين.
- جمع وتوزيع ٥٠% من زكاة الزروع والثمار والثروة الحيوانية.
- جمع وتوزيع ٢٠ مليار سنتيم من زكاة الفطر
- توزيع ١٠٠ ٠٠٠ قرض حسن استثماري

مما لا شك فيه أن للأوقاف الجزائرية دور ريادي في تطوير المجتمع الجزائري ومع الشريعة الهشة والمهمشة وذلك عن طريق البحث عن عمليات الاستثمار بإقامة مشاريع تخرجها من دائرة الفقر وتسهم في العملية التنموية وتخفف من أزمة البطالة.

إنشاء صندوق استثمار أموال الزكاة بالتعاون مع بنك البركة الجزائري وتعتمد عددا من الصيغ التمويلية التي تلبي حاجات الحرفي والجامعي والنساء الماكثات في البيوت وتكون تمويلات صندوق الاستثمار هو فرع من صندوق الزكاة على أنواع:[٢]

- تمويل مشاريع دعم وتشغيل الشباب
- تمويل مشاريع الصندوق الوطني للتامين على البطالة
- تمويل المشاريع المصغرة
- دعم المشاريع المضمونة لدى صندوق ضمان القرض التابع لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- مساعدة المؤسسات الغارمة القادرة على الانتعاش
- إنشاء شركات بين صندوق استثمار أموال الزكاة وبنك البركة الجزائري
- الجداول التالية تبين توزيع كل من أنواع الزكاة والقرض الحسن و كدلك توزيع المستفدين منهما من ٢٠٠٣ غلى غاية ٢٠١٢ .

الجدول رقم (١):مداخيل الزكاة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٢ ل٤٨ ولاية

السنوات	*زكاة الفطر*	*زكاة المال –القوت-*	*زكاة الزروع و الثمار*	*المجموع*
٢٠٠٣	٢٥٧٢٨١٧٢.٥٠	٣٠٣٩٤٣٩٩.٤٥	٠٠.٠٠	٥٦١٢٢٥٧١.٩٥
٢٠٠٤	١١٤٩١٦١٦٢.٠٠	١٠٨٣٧٠٥٧٩.٩٨	١٦٥٦٧٢٥٤.٠٠	٢٣٩٨٥٣٩٩٥.٩٨
٢٠٠٥	١٧٢١٧١٩٨٩.٦٦	٣٣٥٧٦١١٦٥.٥٥	٧٢٣٣٩٦.٥٤	٥٠٨٦٥٦٥٥١.٧٥
٢٠٠٦	٢١٥٢٢٠٨٨٩.٣٦	٤٣٩٠٩٩٩٣٤.٣٤	٣٢١١٩٣٦٣.٧٦	٦٨٦٤٤٠١٨٧.٤٦
٢٠٠٧	٢٥٨١٦٣٤١٦.٠٨	٤٣٥٥٠٧٢٦٢.٦٨	٣٨٨٤٣٤٤٦.٥٦	٧٣٢٥١٤١٢٥.٣٢
٢٠٠٨	٢٤٠٩٦٠٧٥٧.٥٠	٣٧٠٠٣٠٩٧٩.٧٦	٤٣٤٤١٧١٣.٢٣	٦٥٤٤٣٣٤٥٠.٤٩

[١] - الأستاذ مستور فارس، نفس المرجع

[٢] - الدكتور مسدور فارس: الوقف والزكاة ودورها في دعم الاستثمار ومكافحة البطالة، صندوق الزكاة، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، جانفي ٢٠١٠

٢٠٠٩	٣٠٤٩٦٩٤٦٥.٠٠	٥٨٩٥٦٦٥٧٨.٢٣	٤٢١٤٧١٩٤.١٧	٩٣٦٦٨٣٢٣٧.٤٠
٢٠١٠	٣٢٢٠٧٤١١٩.٥٠	٥٣٦٦٢١١٠٤.٢٤	٤٠٤٩٧٥٨٤.٨٣	٨٩٩١٩٢٨٠٨.٥٧
٢٠١١	٣٧٣٣٩٩٥١١.٠٠	٧٨١٢٩٩٨٠٠.١٧	٢٤٣٦٤٤٨٢.٥٧	١١٧٩٠٦٣٧٩٣.٧٤
٢٠١٢	٤٩٩٧٠٥٤٧٩.٠٠	٨٠١٢٣٣٦٢٢.٨٠	٥٥٩١٦٣٣٠.٢٤	١٣٠١٨٥٥٤٣٢.٠٤
المجموع	**٢٤٧٢٣٠٩٩٦١.٦٠**	**٤٤٢٧٨٨٥٤٢٧.٣٠**	**٢٩٤٦٢٠٧٦٥.٩٠**	**٧١٩٤٨١٦١٥٤.٧٠**

المصدر: وزارة الشؤون الدينية والأوقاف

تمثل مداخيل زكاة المال أكبر نسبة و تقدر ب ٦١%، تليها زكاة الفطر بنسبة % ٣٤.٣٦ في حين تحتل عائدات الزروع و الثمار المرتبة الثالثة ب ٤.١%

الجدول رقم (٢):مجموع المستفدين من ٢٠٠٣ إلى غاية ٢٠١٢

	زكاة الفطر		**زكاة المال-القوت-**		**زكاة الزروع و الثمار**		**القرض الحسن**		**المجموع**	
	عدد الطلبات	عدد المستفدين	عدد الطلبات	عدد المستفدين	عدد الطلبات	عدد المستفدين	عدد الطلبات	عدد المستفدين	عدد الطلبات	عدد المستفدين
المجموع	**١٣٨٨٤٠٤**	**١٣٨٦٤٥٢**	**٨٦٥٨٨١**	**٦٩٥٥٧٩**	**١٠٧٨٢٥**	**٦١٧٩٠**	**٢٢١٥٨**	**٦٩٤٥**	**٢٢٨٤٢٦٨**	**٢١٥٠٧٦٦**

المصدر: وزارة الشؤون الدينية والأوقاف

تغطي زكاة الفطر أكثر من ٩٩%من الطلبات المقدمة للصندوق حيث استفاد منها ٩٩.٨٦%،و زكاة الزروع و الثمار إستفاد منها ٥٧.٣٠% من الطالبين ،وآستفاد ٨٠.٣٣ % من طالبي زكاة المال،أما القرض الحسن فلم يستفد منه سوى ٣١.٣٤% ، وتبقى هده الحصيلة غير كافية لسد متطلبات القابلين على الصندوق ودلك للأسباب التي دكرت في سرد المشاكل المتعلقة بتفعيله .

الجدول رقم(٣): جدول تفصيلي للإستفادة من القرض الحسن من ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٢ ل ٤٨ ولاية

السنة	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	المجموع
عددالطلبات	٧	١١٩٣	١٧٨٦	٢١٦٧	١٨٥٥	١٩٥١	٢٠٧٣	٢٦٠٢	٣٤٤٧	٥٠٧٧	٢٢١٥٨
عدد المستفدين	٧	١٨٦	٥١٦	٧٣١	٨١٤	٦٥٤	٧١٦	٨٥٨	١١٢٥	١٣٣٨	٦٩٤٥

المصدر: وزارة الشؤون الدينية والأوقاف

يتبين لنا من خلال هده المعطيات انه يوجد عجز في تغطية الطلبات بحيث يمثل عدد المستفدين من القرض الحسن سوى ٣١.٣٤ % من إجمالي الطلبات وخلال مدة الدراسة (٢٠٠٣-٢٠١٢)

٢. **الوقف الإسلامي في الجزائر**

٢.١ .تعريف الوقف في التشريع الجزائري

يعرف الوقف لغويا على أنه الحبس و سمي وقفا لما فيه من حبس المال على جهة معينة، و النصوص الشرعية من الكتاب و السنة تدل على مشروعيته،ويعرفه المشرع الجزائري في المادة ٣ من قانون ١٠/٩١المؤرخ في ١٢ شوال ١٤١١ ه الموافق ل ٢٧ أفريل ١٩٩١م على أنه :"حبس العين عن التملك على وجه التأبيد و التصدق بالمنفعة على الفقراء أو على وجه من وجوه البر و الخير".و تم تقسيمه إلى وقف عام ،وقف خاص و أوقاف مشتركة، من خلال المادة ٠٦ من نفس القانون.

- فـالوقف العام "هو ما حبس على جهات خيرية من وقت إنشائه ،و يخصص ريعه للمساهمة في سبل الخيرات "،و هو قسمان:
- أن يصرف ريع المال الموقوف إلى الجهة التي حددها الواقف، مع جواز صرف فائض هدا الريع إلى جهات اخرى استثناء و وفق إرادة الواقف و شروطه.

- لا يعرف فيه وجه الخير الذي أراده الواقف فيسمى وقفا عاما غير محدد الجهة ، و يصرف ريعه في مختلف أوجه الخير كنشر العلم و تشجيع البحث.
- أما الوقف الخاص،"هوما يحبسه الواقف على عقبه من الذكور و الإناث أو على أشخاص معينين ثم يؤول إلى الجهة التي يعينها الواقف بعد انقطاع الموقوف عليهم" .فالمشرع الجزائري لم يولي إهتمام كبير للوقف الخاص كما في الوقف العام دلك لترك إدارته و تنظيمه لما يوافق الواقف.
- ا لأوقاف المشتركة هي التي يجمع فيها الواقف بين ما هو عام و ما هو خاص.ويعود ريع هده الأوقاف على الأقارب والأهل والدرية.

٢.٢ -التطور التاريخي للأملاك الوقفية في الجزائر:

لقد مرا لوقف في الجزائر بعدة مراحل نذكر منها:

الوقف في العهد العثماني، الوقف خلال الاحتلال الفرنسي، الوقف في عهد الاستقلال.وبما أن الاستعمار الفرنسي طمس كل معالم الأوقاف في الجزائر،فغداة الاستقلال فكر المشرع الجزائري في تنظيمها وضبط التشريعات اللازمة لتسييرها، فوضعت قوانين لإدارتها على فترتين:

- من الاستقلال إلى سنة ١٩٩٠
- ما بعد ١٩٩٠ و اصدار قوانين منها قانون الاوقاف ١٠/٩١ والدي أحاط الوقف بالكثير من المسائل التفصيلية وإصدار القرارات التعديلية و المتممة لقانون الاوقاف،بفضل تطبيق هده القوانين استرجعت وزارة الاوقاف العديد من الاملاك الوقفية كما هو مبين في الجدول التالي[١]

الجدول رقم (٤): الاملاك الوقفية لسنة ٢٠١٠

نوع الوقف	المحلات التجارية	المساجد	مرشات	حمامات	سكنات	أراضي	بساتين	مكاتب إدارية	منبع مائي معدني
العدد	١٤١٧	١٣٥٥٢	٣٤٩	١٢	٣٥٧٤	١٣٠٧	١٤٨	٠٤	٠١

المصدر: وزارة الشؤون الدينية والأوقاف

تمثل الاملاك الوقفية لسنة ٢٠١٠ عددا ضئيلا (٢٠٣٦٤) مقارنة مع ما يمكن الحصول عليه ،

٢.٣إستغلال الاراضي الوقفية العامة العقارية و طرق تنميتها

نظرا للفراغ القانوني في ميدان الاوقاف بعد الاستقلال ،تعرضت الاملاك الوقفية للتخريب و النهب سواء من الخواص أو المؤسسات العمومية،و بما أنها ملك الجماعة مما دفع بمؤسسة الاوقاف إلى حمايتها والإشراف على تسييرها وضمان صرف ريعها و استغلالها وتنميتها وفقا لإرادة المحبسين.لدالك أوجد المشرع الجزائري أساليب عدة في المجال الإقتصادي من خلال طرق استثمارية تخضع لما أقره الفقه الاسلامي.فتم بدالك :

استغلال الأراضي الوقفية العامة الزراعية أو المشجرة،بواسطة إما عقد المزارعة أو عقد المساقات مع إقتسام الناتج من الريع بنسبة معينة يتم الاتفاق عليها مسبقا.

٣.٣– إستغلال الاراضي الوقفية العامة العاطلة أو البور

استغلال وتنمية هده الاوقاف المعطلة عن الانتاج يكون في شكل عقد الحكر ،و الحكر هو إعطاء الاراضي الموقوفة البور لمن يعمرها وينميها بصفة أبدية شريطة ان يقدم بالمقابل مبلغا سنويا مقيد للجهة الموقوفة عليها،حيث يكون للمنتفع بعقد الحكر التصرف في الاشجار أو المباني.

و في ما يلي جداول[٢] تظهر أنواع الاملاك الوقفية المستغلة بإيجار ،بدون إيجار و الأملاك الشاغرة

الجدول رقم (٥):الأملاك الوقفية المستغلة بإيجار

[١] أ.عبد الكريم تقار ،(٢٠١١).تسيير الاملاك الوقفية في الجزائرو طرق تنميتها .جامعة بومرداس
[٢] أ.عبد الكريم تقار ،(٢٠١١).مرجع سابق

نوع الملك الوقفي	سكنات	حمامات	مرشات	محلات تجارية
حالته (سيئة)	٠٤	٠١	٠١	٠١

المصدر: وزارة الشؤون الدينية والأوقاف

الجدول رقم (٦):الاملاك الوقفية المستغلة بغير إيجار

نوعالملك الوقفي	سكنات	مرشات	محلات تجارية	المجموع
حالة جيدة	٢٠	٠٥	٠٨	١٥
حالة متوسطة	٧٩	٠٢	٠٠	٨١
حالة سيئة	٢٩	٠٠	٠٠	٢٩
المجموع	١٢٨	٠٧	٠٨	١٤٣

المصدر: وزارة الشؤون الدينية والأوقاف

الجدول رقم (٧):الأملاك الوقفية غير المستغلة

نوعالملك الوقفي	سكنات	محلات تجارية	المجموع
حالة جيدة	٠٥	٠٢	٠٧
حالة متوسطة	٠٩	٠٠	٠٩
حالة سيئة	٠٣	٠٠	٠٣
المجموع	١٧	٠٢	١٩

المصدر: وزارة الشؤون الدينية والأوقاف

الخاتمة :

مكافحة الفقر تعتبر من الجهود الوطنية والدولية، إذ نجد إلى جانب السياسات الحكومية لمواجهة الفقر والتضامن الاجتماعي مساعدات دولية من طرف المنظمات الحكومية وغير الحكومية والتضامن الشعبي للمواطنين فيما بينهم ولا يعتبر النمو الاقتصادي مبادرة لصالح الفقراء فقط بل يستهدف كل الطبقات الاجتماعية على حد سواء.

وإذا اعتبرنا الزكاة من الفعاليات للقضاء على الفقر وأن نمّوها وتوزيعها بانتظام على كل الطبقات المحرومة والفقيرة، يمكن الإستعانة ببعض النماذج الاقتصادية لتحليل الظاهرة قصد تحقيق المساواة الاجتماعية و كذلك استخدامها في التنبؤ. و إدا رمزنا لنمو الزكاة بـgواعتبرنا تأثيره على الطبقة الفقيرة يكون متناسبا مع نسبة الفقراء المحصاة أي كلما زادت أموال الزكاة كلما قل عدد الفقراء.

فتوزيع أموال الزكاة يؤثر طردا على القدرة الشرائية فيؤدي ذلك إلى ارتفاع الطلب على العمل وانخفاض البطالة والزيادة في المداخيل وتراكم الثروة لتوظيفها في القطاع الإنتاجي لتزيد حصيلة الزكاة بعد ذلك، ومنه يمكن اعتماد جملة نماذج نمو الزكاة لمكافحة الفقر كالآتي:

إذا اعتبرنا أن g* معدل نمو الزكاة , Taux de croissance de la zakat

$\mathbf{Y}^{\mathbf{p}}_{\mathbf{d}}$: العائد التصرفي الخاص بالطبقة الفقيرة، Revenu disponible de la couche de population pauvre

B: مجموع الاحتياجات أو الميزانية اللازمة للقضاء على الفقر

، Le budget qui couvre les besoins pour lutter contre la pauvreté

فيمكن كتابة مساهمة نمو أموال الزكاة في مكافحة الفقر ونرمز له بـ $\mathbf{RP}_z$ كالأتي:

$$\mathbf{RP_z = (g^* . y^p_d)/B}$$

ومنه فإن $RP_z > 0$

إذا كان $g^*y^P_d \geq B$

(هدا النموذج مقترح من طرف بعض الباحثين)

نهيك عن مساهمة التضامن الشعبي لمكافحة الفقر ونرمز له بـ SP.

ففعالية الجهد التضامني للشعب مع الفقراء تأخذ الشكل التالي:

$$E_{ESp} = \frac{S^P}{B}.(IBG)$$

التضامن الشعبي الجهد الفعالية

حيث:

S^P : التضامن الشعبي مع الفقراء

IBG: مؤشر الحكم الراشد:

كما يمكن االإستعانة ب' مؤشر GINI و منحنى لورانس ' لتحقيق عدالة التوزيع و المساواة الإجتماعية

وفي ما يخص إدارة الاوقاف فإنها تعاني مشاكل كثيرة تتعلق باسترجاع الممتلكات الوقفية،و بما انها حديثة العهد وتفتقد للتجربة أمام ضخامة المشروع،وبالأساليب الحديثة التي تفتقر إليها للتسيير والتنظيم الاداري مما يجعلهاعاجزةعن القيام بمهامها بالمستوى المطلوب،زيادة على هدا وجود القضايا النزاعية للأوقاف والمتعلقة بانعدام الوثائق والمستندات لإثبات وقفها. و من المشلكل التي قد تتعرض إليها ادارة الاوقاف المنازعات الادارية و القضائية مما يعرقل السير الحست لنشاطها.وقد طرحت هده القضايا في اليوم الدراسي والدي انعقد في ٠٦ مايو ٢٠١٣ حول "الاوقاف و سبل تطويرها و تفعيلها" من اجل احياء ثقافة الوقف في المجتمع الجزائري

المراجع:

[١] سليمان مجدي عبد الفتاح:٢٠٠٣ عمر بن الخطاب والمشكلة الاقتصادية المعاصرة، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٣.

[٢] سامر مظهر قنطقجي: الزكاة ودورها في محاربة الفقر والبطالة بين المحلية والعالمية، مركز الدكتور سامر قنطقجي لتطوير الأعمال.

[٣] ختام عارف حسن عماوي٢٠١٠: دور الزكاة في التنمية الاقتصادية، فلسين، ٢٠١٠.

[٤] د. محمد سليمان الأشقر وآخرون٢٠٠٤: أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة، دار النفائس، عمان، ٢٠٠٤م.

[٥] مجلة مجمع الفقه الإسلامي: مجموعة أبحاث توظيف الزكاة في مشاريع ذات ريع بلا تمليك فردي للمستحق، المجلد الثالث

[٥] د. محمد سليمان الأشقر وآخرون٢٠٠٤: أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة، دار النفائس، عمان، ٢٠٠٤م.

[٦] الديوان الوطني للإحصاء، الجزائر، ٢٠١٠.

[٧] الدكتور مسدور فارس،جامعة سعد دحلب: تجربة صندوق الزكاة الجزائرية في مكافحة الفقر.

[٨] الدكتور مسدور فارس(٢٠١٠): الوقف والزكاة ودورها في دعم الاستثمار ومكافحة البطالة، صندوق الزكاة، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، جانفي ٢٠١٠ **المصدر**: وزارة الشؤون الدينية والأوقاف

[٩] الدكتور مسدور فارس(٢٠٠٩):الاوقاف الجزائرية واقع و آفاق –أهم مشكلات الاوقاف الجزائرية من الموقع الالكتروني :
www.elbaidaoui.com/madrasa١٢/index.php/٢٠٠٩-١٢-٢٧

[١٠] الدكتور مسدور فارس(٢٠٠٤)، صيغ استثمار الاوقاف ،الجزائر:يوم دراسي في الجزائر ،دار الامام.